الفصل الثامن

النظام الاجتماعي

ومستقبل الحضارة الإسلامية

في هذا الفصل نخلو إلي الحصيلة التي نسعى ونصبو إليها وهي إعادة التواصل الحضاري ، ويستوجب هذا الأخير أن نتملك قدرة وجرأة على الطرح ، بل ونذهب إلي ما هو أبعد حيث نعمد إلي تحويل الطرح إلي واقع ، وذلك من خلال زمرة إجراءات متعاقبة تبدأ باستطلاع منهج الإسلام في التغيير ، ثم بتقييم الأوضاع الراهنة من قبل النظم السياسية الإسلامية ، يعقب ذلك استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي في كافة المجالات والمناحي ، وسيتم ذلك من خلال المباحث الخمسة التالية :

المبحث الأول : نهج الإسلام في التغيير .

المبحث الثاني : تقييم الوضع الراهن من قبل النظام السياسي .

المبحث الثالث : استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي .

المبحث الرابع : إضفاء الطبيعة المؤسسية على الطرح الإسلامي .

المبحث الخامس : الاستعداد الدائم لتقديم المساعدات والمعونات الاستشارية للدول الإسلامية .

المبحث الأول

نهج الإسلام في التغيير

نعاود الحديث مرة أخرى عن مستقبل الحضارة الإسلامية ، من خلال بث الحيوية والنشاط والفعالية في مقوماتها واحد تلو الآخر ، حتى يستجمع الكيان قوته ويكتنف جميع أبعاضه وينهض صحيحاً عفيّاً ، وإذا كنا قد تناولنا من قبل مقترحاً خاصاً بالوسائل الممكنة لتفعيل وتنشيط المقوم الخاص بالدعوة إلي دين الله ونشر الإسلام ، وقفينا ذلك بالمقوّم الخاص بالتنظيم ، فها نحن الآن في هذا المبحث نردف المقومين المذكورين بثالث يتعلق بمحاولة تفعيل المقوم الخاص بالنظام الاجتماعي ، وذلك من خلال التالي :

أولاً : التغيير الذاتي هو المقصود :

إن ما ينبغي الإشارة إليه والتأكيد عليه أن هذا الطرح لا يستهدف ولا ينبغي له إلا التعامل مع الوضع الراهن علي المستويات النظمية والتنظيمية والمجتمعية ، فهو لا يقدم أفكاراً خيالية ولكنه يتعامل مع الواقع بكل ما فيه من مثالب ومتناقضات ومعوقات ، إن هذا الطرح ليس إلا مواجهة للذات ومحاولة لإخراجها من الهوان الذي تعيشه والتردي الذي تحياه ، من خلال تذكيرها وتبصيرها بأنها تملك فعلاً ما هو كفيل بإخراجها من واقعها المؤلم .

إن هدف هذا الطرح هو التغيير ، فالتغيير لابد أن يتم ولا محالة ، ولكن النهج المعتمد في هذا الطرح هو أن يتم تغيير الواقع بالواقع نفسه ، أي أن يثور الواقع علي نفسه ، ويتصارع معها ، ويقهرها ويجبرها بالتالي علي التغيير وسلوك الطريق القويم ، إن فحوى ما تقدم أن كافة الأنظمة والتنظيمات والمجتمعات الإسلامية مطالبة بأن تغير من نفسها ، فلا تنتظر أن يأتيها التغيير بالثورات أو بالقوى الخارجية ، ولكن لابد أن ينبع التغيير

من ذاتها ، فهذا هو النهج الصحيح الذي اعتمده لنا رب العزة حين قال ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[1] ، وفي هذه الآية الكريمة إشارة تأكيديه إلي أهمية التغيير الذاتي ، تغيير ما بالنفس والانتقال بها من طور إلي آخر ، سواء كان باتجاه الشر أو باتجاه الخير ، فالحق تبارك وتعالى لا يزيل نعمته عن قوم ، ولا يمحق بركته من آخرين ، ولا ينزل العذاب بآخرين ، إلا إذا استحقوا ذلك وغيروا من نهجهم ومسلكهم باتجاه الفساد والشر ، ويؤكد الله تعالى هذه الحقيقة بقوله ﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾[2] .

وقال تعالى ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴾[3] ، وتحمل هذه الآية الكريمة النهج الإسلامي في التغيير وتعبر عنه في بلاغة وإحكام ، فالتغيير وفق النهج الإسلامي ينبغي أن ينبع من داخل الإنسان ، بتوافق وانسجام من إرادته ورغباته ، والحق تبارك وتعالى يهدى الإنسان وييسر له الطريق الذي يختاره وفق إرادته ورغبته سواء كان إلي الخير أو إلي الشر، وفي ذلك قال تعالى ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[4] ، وقال تعالى ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴾[5] .

أن نهج الإسلام في التغيير واضح صريح ، فكلُ مطالب بأن يغير ما في نفسه ، بأن يجبرها ويحملها علي السير في طريق الصلاح والصواب ،وهذا هو جهاد النفس وهو أرقى وأقسى أنواع الجهاد ، إن مراجعة النفس وإصلاح فسادها وتقويم اعوجاجها جزء من

---

[1] . سورة الأنفال : ٥٣ .
[2] . سورة النساء : ١٤٧ .
[3] . سورة الرعد : ١١ .
[4] . سورة الإنسان : ٣ .
[5] . سورة البلد : ١٠ .

الإيمان بل قد يكون أحد شروطه المهمة ، هكذا يكون التغيير في الإسلام تغير نابع من الذات عن قناعة وبصيرة ورغبة وإرادة .

إن قراءة سريعة لتطورات ومجريات التغيير في العالم الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، وتقييماً موضوعياً لتلك التطورات والمجريات ، ليؤكدان علي حقيقة مفادها أن التغيير قد تم عبر وسيلتين :

❖ **الأولى** : الثورات ، فلم تأت الثورات بالمعجزات التي كانت تعد بها ، بل أخرت الشعوب والمجتمعات أكثر مما قدمتها والواقع ينطق بذلك ، ومن أراد التقييم فالواقع يكفيه !! .

❖ **الثانية** : التغيير بتدخل قوى خارجية ، وهذا يمثل الطامة الكبرى ، فهو في حد ذاته كارثة ويجر في أذياله مصائب ونوائب ، إذن فلا مفر الآن من منطق الإسلام في التغيير ، تغيير الذات بالذات ، مواجهة النفس بواقعية وشفافية وحزم ، والعزم علي التغيير والثقة في الفلاح .

ثانياً : هذا هو نهج الإسلام في التغيير ، فلنستنطق الحق ونفرج عن الحقائق ونرى بعين بصيرة :

لقد اعتدنا وعودنا الآخرون علي أن نسلم بالأمور علي عواهنها ، ولكننا في وقت وموقف يحتاجان منا البحث والتدقيق ووضع الأمور في نصابها الصحيح ، لأننا سنسأل عن الحق فلا بد أن نستنطقه وننطق به ، ونفرج عن الحقائق التي حُبست طويلاً ، فليراها الجميع ، ولكن بعين بصيرة وأذن واعية وقلوب مؤمنة وعقول مفكرة ، ولنرى كيف يكون التغيير :

❖ لا لتغيير الأنظمة .. نعم لتغيير النهج :

إن الشكل دائماً همنا ومثار اهتمامنا ، لم نتعود أن نغوص إلي الجوهر ونعوّل عليه ، إن شكل النظام في أية دولة إسلامية هو المهم وهو الأساس ، أما منهج النظام وسلوكه فهو في مرتبة تالية ولربما أخيرة ، وهذا يخالف ويناقض تماماً منطق الإسلام فالإسلام يرى أن الشكل لا يعوّل عليه بل المهم والأساس هو النهج والسلوك ، فليكن النظام ملكياً وليكن النظام جمهورياً وليكن ما يكون ، المهم أن يكون إسلامياً نهجاً وسلوكاً ، هذا هو المطلوب .

لم يقدّر لأحد من كان أن يطلق علي النظام الذي كان قائماً في عهد الخلفاء الراشدين تسمية من تسميات العصر ، هل كان نظاماً ملكياً ، هل كان نظاماً أميرياً ، هل كان نظاماً جمهورياً، لم يكن أياً من ذلك ، ولكن حق اليقين الذي لا جدال فيه أنه كان نظاماً إسلامياً ، طبق النهج الإسلامي كما جاء من عند المشرّع الإلهي ثم المشرّع الثاني وهو الرسول الكريم .

وفي واقعنا المعاش نرى أن النظام الوحيد في العالم الإسلامي الذي طبق الشريعة الإسلامية والنهج الإسلامي القائم علي الطرح الإسلامي هو نظام ملكي متجسد في المملكة العربية السعودية .

وخارج نطاق العالم الإسلامي وبمنطق الفكر الموضوع نرى أن المملكة المتحدة لعموم بريطانيا وويلز وهي الديمقراطية الأولى في العالم تاريخياً ومثالاً هي نظام ملكي .

نخلص مما تقدم إلي أن النهج والسلوك هو المهم والأساس ، أهم من الأشكال والقوالب التي أنفقنا عشرات السنين ونحن نفاضل بين أي منها ، ومن منها يمكن أن يرضى ذوق الشعوب ويطرب آذانها ! ، إن الإسلام لم يحدد شكلاً أو قالباً معيناً للنظام في الإسلام ،

ولكنه حدد الأصل والنهج والغاية ، فالأصل هي الشريعة ، والنهج هو طروحاتها في كافة أمور الحياة ، والغاية هي تطبيق شرع الله والعمل بكتابه والدعوة إليه .

إن النظم القائمة الآن في الدول الإسلامية ينبغي أن تستمر ، فحسبنا صراعات علي السلطة والحكم ، ولكن تلك النظم مطالبة بأن تغير من نفسها ، تغير من منهجها ، يجب أن تجرّب التغيير الذاتي ، التغيير بقناعة وبصيرة وإرادة وستكون خير تجربة لأنها وفق أروع مثال .

❖ فلتفزع المجتمعات الإسلامية إلي تغيير نفسها :

ليست الأنظمة وحدها في الدول الإسلامية هي المطالبة بتغيير ذاتها ، بل إن المجتمعات كذلك مطالبة بتغيير ذاتها وفق النهج الإسلامي في التغيير ، مطالبة بأن تغير من واقعها عن طريق النقد الذاتي لذلك الواقع ، واستئصال المثالب والمتناقضات ، والتهيؤ لاستقبال المنهج الإسلامي ، الذي سيبدأ من النظام ولن يفرض من النظام ! .

لقد اعتادت المجتمعات الإسلامية التغيير المفروض ، ولم تجرّب حتى الآن التغيير المختار ، التغيير من الداخل ، تغيير الذات ، لقد اعتادت تلك المجتمعات أن تساق وتدفع إلي الصواب ، ولم تتعلم أن تختار الصواب ، لأنها اعتادت علي الفرض وألفت الجبر ، ولم تعهد الاختيار والمفاضلة بحرية وانطلاق وفق منهج الإسلام الذي أقره حتى في اختيار الإسلام نفسه كدين وعقيدة .

إن التغيير الذاتي النابع من الذات هو الأمكن والأبقى ، الأمكن لأنه يتمكن من كامل الإنسان، ومن ثم يكون حقيقياً صادقاً ، والأبقى لأنه مبنى علي الاختيار الحر الطليق وما يختاره الإنسان بكامل أرادته لا يمكن أن يتنازل عنه أو يفرّط فيه حتى ولو أفنى نفسه !! .

❖ التغيير يبدأ من أعلى ولا يفرض من أعلى :

ينبغي علي الشعوب الإسلامية أن تودّع زمن الفرض والجبر ، وتبدأ عهداً جديداً قائماً علي الاختيار والمفاضلة والمشاركة ، اختيار التغيير والمشاركة فيه ، فالأنظمة ينبغي أن تبدأ بتغيير منهجها وتتبنى المنهج الإسلامي ، ولا تفرض ذلك علي مجتمعاتها ، لأن المجتمعات بدورها قد بادرت بالتغيير وباتت مهيأة لاستقبال المنهج الذي ستقبل عليه باختيار ورغبة وإرادة ، وهكذا تلتقي رغبات الأنظمة مع إرادات الشعوب ، ويختار الجميع المنهج الذي يحييهم حياة طيبة .

التغيير بالشكل الذي أوضحناه لا يزال يحتاج إلي خطوات عملية تفصيلية ، تفضي في النهاية إلي تغيير بنية وتركيب النظام الاجتماعي في الدول الإسلامية ، ويمكن تتبع تلك الخطوات المتدرجة في منطلقات متتابعة فيما سيلي من مباحث .

المبحث الثاني

تقييم الوضع الراهن من قبل النظام السياسي

أول خطوات التغيير التي يتعين علي الأنظمة السياسية المبادرة بها هي عملية تقييم موضوعي وجرئ للوضع القائم ، ويتم هذا التقييم علي النحو التالي :

أولاً : مراجعة المرجعيات العقيدية للنظم القائمة ومواءمتها ومضاهاتها بالواقع :

علي النظم السياسية في الدول الإسلامية مراجعة المرجعيات الأصولية للعقائد السياسية التي اعتنقوها لعشرات السنين ، وسيكتشفون أن كثيراً من تلك الأصوليات قد بليت وثبت بالتجربة عدم صلاحها .

ثانياً : مراجعة الطروحات المستقاة من المرجعيات الأصولية للنظم القائمة :

أن معظم الطروحات التي حبكها العقائديون ، مستقين إياها من المرجعيات الأصولية للنظم القائمة ، قد ثبت عدم مواءمتها للمستجدات ، ومن ثم فإن عمرها الافتراضي قد انتهى ، ولم تعد ذات جدوى ، ولم يعد من المفيد التمسك بها ، فقد باتت عبئاً علي المروجين لها القائلين بها وسوف يتبرؤون منها أن آجلاً أو عاجلاً .

ثالثاً : مراجعة أدوات الحركة [التنظيم] :

لقد أنّت البنى والهياكل تحت وطأة التناقض بين الطروحات والواقع العملي ، وبين الوعود العريضة والنتائج القزمية ، لقد تآكلت تلك التنظيمات ، وبدت عليها أمارات الشيخوخة ، ولم يعد يُنتظر منها أي عطاء .

رابعاً : مراجعة وتقييم النتائج :

ولعل أهم الأسئلة وأكثرها بلاغة هو ما جاء حول ما قدمته الأنظمة لشعوبها ومجتمعاتها ، فهو يضع كافة المفردات العقيدية من مرجعيات وأصوليات وطروحات وتنظيمات موضع الاختبار الحقيقي ، فهل لنا أن نسمع إجابة تلك المفردات بنفسها ! ، إن الواقع يجيب عنها لأنها خجلاً وحياءً تعزف عن النطق ، الواقع ينطق بأن الشعوب الإسلامية أفقر شعوب الأرض وأكثرها تخلفاً !! .

ولكن من يجب أن يحاسَب النظم أم المفردات العقائدية ، إن العقائد جزاؤها أن تحال إلي التقاعد ، وتصنف علي أرفف المكتبات كأدبيات تاريخية تحكى بعض أحقابه ، أما النظم فلابد أن تكفر عن ذنوبها ، بأن تغير منهجها ، وتتحول إلي المنهج الإسلامي ، وتسهر عليه بدأب ونشاط ، حتى يتبين للجميع أنه الحق .

خامساً : دراسة عميقة وموضوعية للعلاقة بين المجتمع والمفردات العقائدية [المرجعيات والطروحات والبنى] :

الإجراء الأخير الضروري والمفيد هو أن تعكف النظم الراهنة في جد ومثابرة علي إجراء دراسة عميقة وموضوعية للعلاقة بين المجتمع والمفردات العقائدية ، وستجيب تلك الدراسة علي أسئلة كثيرة منها : هل تفاعل المجتمع مع تلك المفردات ؟ هل تقبلها نمطاً لحياته بملء إرادته أم جبراً وقسراً ؟ هل هو راضٍ عنها الآن ويرجو استمرارها ؟ إن الإجابات علي تلك الأسئلة ربما تعرفها الأنظمة وربما لا تعرفها ، ولكن الحق الذي لا مراء فيه أن الشعوب لا تمل من ترديدها بتعبيرات ورموز شتى ، ولكن لا يفهم تلك الإشارات إلا اللبيب !! .

صفوة القول وغاية القصد أن العقائد السياسية التي وُضعت في العالم الإسلامي علي محك التجربة ، باتت منهكة ، ولن يقّدر لها مواصلة التأقلم مع متغيرات الزمن ، والتواؤم مع مستجدات العصر ، أما الطرح الإسلامي فهو الأكثر ملاءمة للظروف والمتغيرات التي عصفت بتلك العقائد ، وهذا يعنى أنه يناسب كل زمان ومكان .

من ثم فإننا ندعو الآخرين ، إذا كان لديهم حرية في الاختيار وديمقراطية في التعبير إلي دراسة الطرح الإسلامي ، وتجريبه وسيكون أمثل تجربة ! لماذا لا يجربون الطرح الإسلامي كما جربنا نحن المسلمين طروحاتهم ؟ أليسوا رواد الديمقراطية وحرية الرأي والاختيار ، فليجربوا إذن الطرح الإسلامي ، وسنسمع لحكمهم ونقرهم عليه عقب التجربة !! .

المبحث الثالث

استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي

الخطوة الثانية في تتابعية منطلقات تفعيل النظام الاجتماعي الإسلامي تتمثل في استنفار العقول الإسلامية لتقديم الطرح الإسلامي في كافة مناحي الحياة ونشاطاتها ، ويتم هذا الاستنفار من خلال وسيلتين متلازمتين :

أولاً : الوسيلة الأولى : تحديد مرجعيات الطرح الإسلامي :

بشكل قاطع ونهائي يجب أن يجمع أبناء الأمة إجماعاً بيّناً لا شبهة فيه على أن مرجعيات أي طرح إسلامي يعتد به ويعوّل عليه لابد أن تتحدد في الشريعة الإسلامية ممثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ونماذج الممارسة في دولة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين .

ثانياً : الوسيلة الثانية : الاستفادة من التيار الرشيد المستنير :

يُستفاد في هذه الخطوة من التيار الرشيد المستنير المنتشر في الدول الإسلامية ، حيث يمتلك علماً ودراية بكثير من المسائل والأمور على مستوى الطرح النظري ، وكذا على مستوى الواقع ، فهذا التيار معظمه أو بعضه مؤهل لأن يكون نواة لتأسيس هيكلية ذات طبيعة خاصة سنتحدث عنها في المبحث التالي .

المبحث الرابع

إضفاء الطبيعة المؤسسية علي الطرح الإسلامي

يُعزز الطرح الإسلامي بالوسائل التي تمنحه الاستمرارية والتبلور في أشكال ونماذج يعتد بها ويعتمد عليها ، وذلك من خلال إضفاء الطبيعة المؤسسية عليه ولكن بشكل له خصوصية ، كما يتضح فيما هو تالي :

أولاً : استحداث هيئة تجمع " كوكبة علماء الأمة " تتمثل مهمتها في ما يلي :

❖ تقديم الطرح الإسلامي في كافة مجالات ونشاطات الحياة بشكل عام وشامل ، يكون بمثابة إيضاح وتفسير وجهة نظر الإسلام فيما يتعلق بتعامل الإنسان مع عناصر الوجود ، وترتيب حركته في الكون من خلال المجتمع الذي يعيش فيه .

❖ تقديم الطرح الإسلامي فيما يتعلق بكافة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ علي الحياة بسبب تطورها وتقلبها ، وهي رؤية إسلامية خالصة لمتابعة التطور البشري والإنساني ، وهذا من شأنه أن يوضح أن الإسلام يعنى بتيار الحياة الدائم الحركة والتدفق .

❖ تجميع وتصنيف الطروحات المقدمة وفق ترتيب خاص ، بحيث يسهل الرجوع إليها ، وربطها بأدوات وآليات الحركة الخاصة بها .

❖ تقديم أدوات وآليات الحركة المتمثلة في البنى والأنظمة والهياكل التي يمكن بواسطتها نقل الطرح الإسلامي من طور النظر والفكر إلي طور الحركة والفعل ، ويراعي في هذه الأدوات التواؤم قدر المستطاع مع طبيعة كل مجتمع من المجتمعات الإسلامية ، فقد راعت الأصول والمرجعيات الإسلامية ذلك ، وهذا الأمر ذو أهمية خاصة حيث أنه يلائم الطرح الإسلامي مع كافة الأمكنة وشتى المجتمعات ، فينبغي الاهتمام به والتعويل عليه .

❖ تقديم نماذج للممارسة مع تقييم تجربتها ، وصياغة النماذج الأكثر مثالية ، والتي تحاكي نموذج الممارسة في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

❖ مراعاة أن ينطلق كل ما سبق من مهام خاصة " بهيئة كوكبة علماء الأمة " من المرجعيات المذكورة سلفاً والمحددة في الشريعة الإسلامية ونماذج الممارسة في دولة الرسول والخلفاء الراشدين .

ثانياً : أما عن خصائص " هيئة كوكبة علماء الأمة " فهي تتمثل في الخصائص التالية :

❖ **العلمية** : تتسم الطروحات والآراء التي تصدر عن " هيئة كوكبة علماء الأمة " بالعلمية المستندة علي المرجعيات الإسلامية ، وأن يفتح باب الاجتهاد وفق أصوليات وأسس محددة ، ويعتد بآراء العلماء والمجتهدين في كافة المجالات .

❖ **الموضوعية** : كذلك تتسم طروحات الهيئة بالموضوعية وعدم التحيز لآراء أو وجهات معينة أو مذاهب بعينها أو توجهات سياسية ، بل إن تلك الطروحات تنطلق من وجهة نظر إسلامية خالصة وفق المرجعيات المذكورة ، ولكن يجوز لبعض تلك الطروحات أن تعبر عن وجهة نظر صاحبها ، إذا اجتهد وأصاب في أمر من أمور الفراغ التشريعي ، وأقره علي ذلك الثقاة من علماء الهيئة .

❖ **الاستقلالية** : ينبغي علي " هيئة كوكبة علماء الأمة " أن تتسم بالاستقلالية ، وألا تتبع أية دولة إسلامية أو جهة رسمية ، وينتسب إليها العلماء انتساباً ، ويقدمون جهودهم بشكل تطوعي ، ويتم تنظيم شئون الهيئة إدارياً عن طريق متطوعين ، وتعتمد الهيئة في تمويل مهامها علي التبرعات التي تردها من كافة الدول الإسلامية من المواطنين فقط ، ولا تتلقى أي دعم مالي أو عيني من الدول أو الجهات الرسمية أو الحكومية ، كما أن مقرها ينبغي أن يكون خارج نطاق الدول الإسلامية .

❖ اللاعنصرية : أيضاً تتسم " هيئة كوكبة علماء الأمة " باللاعنصرية حيث ينتسب إليها العلماء من جميع أنحاء العالم الإسلامي ، وحتى من المسلمين المقيمين في دول غير إسلامية ، كذلك تعتمد علي إداريين ومنظمين لشئونها من كافة مسلمي العالم ، وكذلك في مصادر التمويل المالي والعيني كما سبق الإيضاح .

المبحث الخامس

الاستعداد الدائم لتقديم المساعدات والمعونات الاستشارية

للدول الإسلامية

ينبغي علي " هيئة كوكبة علماء الأمة " تقديم كافة الطروحات الإسلامية لأية دولة إسلامية أو للأقليات الإسلامية في جميع دول العالم عندما يُطلب منها ذلك ، بالإضافة إلي ما تقدم، فهي في حالة عطاء دائم وإسهام متواصل لإثراء الثقافة الإسلامية بالطروحات التي تواكب تطورات الحياة ومتغيرات الزمن .

إن هدف ما قدمنا في هذا الفصل هو التركيز علي التغيير الاجتماعي دون التغيير السياسي ، فكما قدمنا ، ونؤكد مرة أخرى علي أن المقصود لا يتعلق مطلقاً بتغيير الأنظمة السياسية ، ولكن المطلوب أن تتولى هذه الأنظمة ذاتها تطبيق الطرح الإسلامي في كافة نواحي الحياة ، ومن ثم فهي التي ستقود التغيير الاجتماعي بالوصف الذي قدمناه ، ولن تفرضه في ذات الوقت .

المجتمع هو جماع كافة الأنظمة الأخرى ، تعصب جميعها فيه ، ومن ثم فلن يتغير المجتمع إلا بتغيير الأنظمة الأخرى الإدارية والاقتصادية والثقافية .. الخ ، وينبغي أن يشرع النظام السياسي في الدول الإسلامية بتغيير تلك الأنظمة وفق الطرح الإسلامي ، وستكون نتيجة ذلك تغيير النظام الاجتماعي والعودة به مرة أخرى مقوماً وعنصراً من عناصر الحضارة الإسلامية .

والله من وراء القصد